

لقد تجاوز كارتر القرار رقم ٢٤٢ بشقيه - وكان هذا التجاوز ، في جانبيه ، لصالح اسرائيل وعلى حساب الحقوق والمصالح والكرامة العربية .

ولما كنت سوف اتحدث بعد قليل عن تصور ادارة كارتر للتسوية السياسية بجميع عناصرها ، فسأكتفي الان بأن أسجل هذا التبدل في السياسة الامريكية الذي اجراه الرئيس كارتر ، لاخلص من ذلك الى القول بأن سياسة كارتر ، اذا قورنت بسياسة اسلافه ، تمثل مزيدا من الانحياز نحو اسرائيل بالمقياس الى ما كانت عليه السياسة الامريكية في المرحلتين الثانية والثالثة ، ولا تشكل تحولا نحو الحياد ازاء الصراع العربي الاسرائيلي .

ان سياسة كارتر لا تمثل عودة سياسة التوازن التي انتهجتها امريكا في المرحلة الثانية ( ولا سيما في عهد ايزنهاور ) ، بل انها في الحقيقة تكملة لسياسة المرحلة الاولى - سياسة ارساء قواعد الدولة اليهودية في قلب منطقتنا العربية .

ان من يزعم بأن كارتر ينتهج سياسة محايدة تجاه الصراع العربي الاسرائيلي هو اما مضلل ( بكسر اللام ) او مضلل ( بفتحها ) .

وان العرب الذين يتوهمون ان موقف امريكا قد بات في عهد كارتر اقرب الى الموقف العربي مما كان عليه في الماضي هم ضحايا « الخدعة البصرية » ، لانهم هم الذين اقتربوا من الموقف الامريكي ، وليس العكس .

ان امريكا لم تقترب منا ، بل ان بعض الانظمة العربية هي التي انتقلت من المواقع العربية - سواء الاصلية منها والمستحدث - لتستقر على مقربة من الموقع الامريكي .

(ج) سياسة امريكا في عهد كارتر تقوم على التاكيد ، بشكل اقوى من سياسة اي رئيس امريكي سابق ، على الالتزام الامريكي ببقاء اسرائيل ، وبأمنها ، وبسلامتها ، وبخيرها .

ان سلامة اسرائيل وخيرها هما الهدف . وجميع الاجراءات التي ترمي امريكا الى اقامتها مشروطة ، اصلا ، بضمانها لسلامة اسرائيل وبخدمتها لخير اسرائيل . اما اثر تلك الاجراءات على امن الوطن العربي وسلامته وخير شعوبه - او على امن الدول العربية فرادى - فامر ثانوي اذا قورن باثرها على اسرائيل .

(د) وابرز دليل على الاولوية التي توليها امريكا لاسرائيل في سياستها هو المقياس المزدوج الذي تقيس به امريكا الامور ، دوما لصالح اسرائيل .